منظمة العفو الدولية

أكتوبر/تشرين الثاني 2015

سوريا: أصوات في محنة

نشرة شهرية حول أزمة حقوق الإنسان في سوريا

© Private حسين غرير

" الإفلات من العقاب يهدد مصير الإنسانية"

حسين غرير مدوِّن سوري ومدافع عن حقوق الإنسان، قُبض عليه واختفى قسراً لمدة تسعة أشهر في عام 2012. ثم قضى مدة سنتين ونصف إضافية في سجن عدرا. وعقب إطلاق سراحه تحدَّث عن تجربته:

الاختفاء القسري هو عندما يُقبض على شخص ما أو يُحتجز أو يُختطف من قبل الدولة أو وكلائها، ثم يتم إنكار احتجازه، أو إخفاء مكان وجوده، ووضعه خارج حماية القانون. ويعتبر الاختفاء القسري بحد ذاته جريمة بموجب القانون الدولي، ويعرِّض الشخص لخطر الإعدام خارج نطاق القضاء والتعذيب وغيره من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وفي سوريا تُرتكب عمليات الاختفاء القسري كجزء من الهجوم المنهج وواسع النطاق على السكان المدنيين، وهي تشكل جرائم ضد الإنسانية.

"كان ابني ورد في الرابعة من العمر عندما اعتقلتني المخابرات الجوية في دمشق. كان ورد يحب الرسم ويحب أن يرسم عائلتنا. وبعد مضي فترة من الوقت إثر اختفائي القسري توقَّف عن رسمي. وعندما سألته والدته عن السبب، أجاب: 'لأن أبي تركنا، وسأرسمه عندما يعود!' ولكن كان هناك دائماً احتمال ألا أعود،

مثلما حدث مع المحامي الرائع خليل معتوق، وناشطيْ داريا المدهشيْن يحي شربجي ونبيل شربجي، الذين لم يعودوا بعد اعتقالهم."

"ذات مرة، بينما كنت في سجن المخابرات الجوية فقدتُ الوعي نتيجة لنقص الأوكسجين والحرمان من النوم. وهرع أحد الحراس لإيقاظي، وضربني على رأسي بخرطوم أخضر. وعندما استيقظتُ، اكتشفتُ أنني كنت أنزف. ولو أنني متُ في السجن لقالوا لعائلتي إنني لم أكن مسجوناً أصلاً، أو لزوَّروا تقريراً طبياً يقول إن وفاتي كانت لأسباب طبيعية، مثلما فعلوا آلاف المرات من قبل. فما برح النظام يمارس الإرهاب ضد السوريين بصورة ممنهجة على مدى عقود."

" لقد رجانا أهلنا بأن نلوذ بالصمت كي لا يكون مصيرنا ومصير عائلاتنا مثل مصير آلاف الأشخاص الذين تعرضوا للاختفاء القسري خلال الثمانينيات من القرن المنصرم [في ظل نظام حافظ الأسد، والد بشار الأسد]. ولكننا في مرحلة ما قررنا أن نكفَّ عن الصمت، وبدأت ثورتنا في مارس/آذار 2011. ثم سار النظام على النهج نفسه الذي سار عليه في العقود السابقة، ولكن على نطاق أوسع بكثير. وقد عاد بعض الأشخاص المعتقلين، ولكن العديد منهم لم يعودوا. وقُتل آلاف المعتقلين في الحجز. وتعرَّض أكثر من 2,100 شخص للتعذيب حتى الموت في عام 2014 وفقاً للمرصد السوري لحقوق الإنسان، و11,000 شخص في الفترة بين عام 2011 وعام 2013 وفقاً للصور المهرَّبة إلى خارج سوريا.

"هل تقول لنا هذه الأرقام شيئاً؟ نعم، تقول لنا إن النظام مارس الإرهاب على نطاق واسع في سوريا. ومع ذلك فقد توقفت وسائل الإعلام عن الحديث عن نظام بشار الأسد، بينما تعجُّ بقصص الرعب عن جماعة المسلحة المعروفة باسم "الدولة الإسلامية". وهذا ليس دفاعاً عن إرهابيي "الدولة الإسلامية"، وإنما تذكير بأن نظام الأسد هو أصل الإرهاب في سوريا. إننا، نحن السوريين، لن ننسى، وسنفعل كل ما هو ضروري لتقديم المجرمين إلى المحاكمة وفقاً لمقتضيات العدالة والقانون الدولي، لأننا نؤمن بأن الإفلات من العقاب يشكل تهديداً لمصير الإنسانية أجمع.

أما عاقبة الاختفاء القسري في حالات النشطاء السلميين مثلي، فهي إما الموت في السجن أو المحاكمة الجائرة. وهذا جانب آخر من جوانب إرهاب النظام: محكمة مكافحة الإرهاب، التي حلت محل محكمة أمن الدولة العليا السيئة الصيت. وقد مثلتُ أنا نفسي أمام محكمة مكافحة الإرهاب. وبينما كنت بانتظار "محاكمتي" الصورية، احتُجزتُ مع أكثر من 100 معتقل آخر في غرفة صغيرة لا تزيد مساحتها على 15 متراً مربعاً. وكان رجال الشرطة يصرخون في وجوهنا ويشتموننا ويضربوننا بالعصي وبالأسلاك الكهربائية. وكان القاضي يتعامل معنا كأنه محقق في أحد فروع المخابرات، وظل يردد عبارة "أنتم كاذبون"، ولم يسمح لنا بالكلام. وذات مرة قمنا بقياس الوقت الذي تستغرقه جلسات المحاكمة؛ حيث أكمل القاضي محاكمة 35 معتقلاً في 12 دقيقة فقط! وكان هناك ممثل لكل جهاز أمن في جميع غرف القضاة. فقد تعرَّفنا على أحدهم من فرع التحقيق رقم 285 في مديرية المخابرات العامة. إن محكمة مكافحة الإرهاب تشكل انتهاكاً لجميع القواعد الأساسية للمحاكمات العادلة.

"وفي كل مرة يُتهم فيها النظام بممارسة عمليات الاختفاء القسري والتعذيب، يسارع إلى نفي تلك الممارسات. وها أنذا أماكم! فقد تعرضتُ للاختفاء القسري ثلاث مرات، أطولها مدةً كانت تزيد على تسعة أشهر، تعرَّضتُ خلالها للتعذيب، وفي أغسطس/آب 2012 شارفتُ على الموت.

"إن النظام يفعل كل ما في وسعه للتغطية على قضية الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي في سوريا، ولإبعاد نفسه عن متناول المنظمات الدولية والمراقبين المستقلين. لقد ترك النظام أكواماً من الأدلة التي تجرِّمه خلال السنوات الخمس الماضية، ومع ذلك فإنه لا يزال ينفي كل شيء. وكي يحافظ مجلس الأمن الدولي على دوره في العالم، يتعين عليه اتخاذ قرار صارم بضمان السماح للمراقبين الدوليين بدخول أماكن الاعتقال التابعة للنظام. ويجب أن يتم ذلك بدون تنسيق مسبق، لأننا جرَّبنا فشل البعثات السابقة التي قامت بتنسيق زياراتها مع النظام. كما يتعين على الأمم المتحدة أن تتخذ إجراءات فورية، وإلا فإنها إنما ترسل إلى النظام رسالة مفادها السماح له بارتكاب جرائم الاختفاء القسري والتعذيب. كما أنها ترسل إلى جهات أخرى، ومنها الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة، رسالة مفادها السماح لها باقتراف الجرائم نفسها ما دامت بعيدة عن المساءلة."

تسليط الضوء على حالة: محمد بشير عرب

"إنه يضع دائماً مصلحة بلده، سوريا، قبل سلامته الشخصية"

محمد بشير عرب © Private

محمد بشير عرب طبيب وناشط سياسي سلمي من حلب. كان قائداً طلابياً عندما كان في جامعة حلب، حيث قام بتنظيم عدد من الاحتجاجات السلمية على السياسات الحكومية. وقال صديقه الدكتور طلال الميهاني لمنظمة العفو الدولية: "عندما كنا طلاباً في المدرسة كان محمد أحد الطلبة المشهورين والذين يتمتعون بشخصية كاريزمية. وكان من المعروف للطلبة أن مَن يحتاج شيئاً ينبغي أن يذهب إلى محمد ويتحدث معه بشأنه."

وقد توارى محمد بشير عرب عن الأنظار قبل ستة أشهر من اعتقاله في 2 نوفمبر/تشرين الثاني 2011 خوفاً من التعرض للاضطهاد على أيدي قوات الأمن السورية. وعرف أصدقاؤه وعائلته باعتقاله من خلال شريط إخباري في النشرة الإخبارية المسائية في ذلك اليوم، ولكن السلطات لم تقدم أية معلومات بشأن أسباب اعتقاله أو وضعه القانوني الحالي أو مكان احتجازه.

ويعتقد أصدقاؤه أن من المرجح أن يكون محمد قد اعتُقل بسبب قيامه بتنظيم احتجاجات سلمية في حلب. إذ كان قد اعتُقل في السابق لهذا السبب في الفترة بين عامي 2004 و 2005. وقال صديقه: "لقد كان دائماً يضع مصلحة بلاده سوريا فوق سلامته الشخصية. إنه يجسد الطريق المدني العلماني السلمي إلى الأمام."

ومع أن مكان احتجازه حالياً غير معروف، فإن عدداً من المعتقلين الذين أُطلق سراحهم لاحقاً ادعوا أنهم شاهدوه في مواقع متعددة، منها فرع المخابرات الجوية في حلب، وفرع المخابرات العسكرية في القابون وفرع المخابرات الجوية في العامرية، وكلاهما في دمشق. وآخر مكان شوهد فيه محمد كان سجن صدنايا العسكري في عام 2014.

وقال صديق آخر له من خارج سوريا: "نحن بالطبع قلقون عليه. ولم نتلقَّ أية معلومات عنه منذ السنة الأولى لاعتقاله في الفترة بين 2012 و 2013، عندما سمعنا أنه نُقل إلى المستشفى أكثر من مرة. كيف يمكن لي أن أصف تأثير اختفائه عليَّ؟ لقد أحسستُ كأنني فقدتُ جزءاً من نفسي وروحي... من حقنا أن نعرف مصيره. وإلى متى سيظل غائباً عن حياتنا؟"

إن منظمة العفو الدولية تدعو إلى إطلاق سراح محمد بشير عرب فوراً وبلا قيد أو شرط لأنه يبدو أنه اعتُقل لا لشيء إلا بسبب ممارسته السلمية لحقه في حرية التعبير وحرية الاشتراك في الجمعيات.

العمل

للمشاركة في حملة منظمة العفو الدولية ضد الاختفاء القسري، يرجى زيارة الموقع التالي:

https://www.amnesty.org/en/get-involved/take-action/detention-in-syria

المعلومات

لمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة الموقع التالي:

https://www.amnesty.org/en/documents/MDE24/034/2014/en/